منهج الإمام البخاري	منهج الإمام مسلم	منهج الإمام أحمد بن حنبل
منهجه في رواية الحديث: التزم فيه الصحة وأنه لا يورد فيه إلا حديثا صحيحا هذا أصل موضوعه. عدد الكتب في صحيحه: (97) كتابا. عدد أبوابه: (3450) باب. عدد أحاديثه جميعها بالمكرر والمتابعات والمعلقات (9082) قاله ابن حجر ، هذا من دون الموقوف على الصحابة والمقطوع عن التابعين فمن بعدهم، وتفصيل عددها كما يلي: المرفوع بدون تكرار(2602) حديثا وبالمكرر (7397) حديثا، والمعلقات (1341) كلها موصولة في موضع آخر الكتاب إلا (160) حديثا ، والمتابعات (344) حديثا . وعدد الصحابة الذين أخرج لهم في صحيحه: (183) صحابي. **منهجه في تراجم أبوابه:** 1. لم يكن مقصود الإمام البخاري الاقتصار على الأحاديث فقط ،بل مراده الاستنباط منها والاستدلال لأبواب أرادها، ولهذا قيل : فقه البخاري في تراجم أبوابه. 2. ذكر في تراجم الأبواب أحاديث معلقة وكثيرا من الآيات وفتاوى الصحابة والتابعين ليبين بها فقه الباب، وبهذا يكون قد جمع بين حفظ سنة الرسول صلى الله عليه وسلم وفهمها. 3. كثيرا ما يترجم بلفظ الاستفهام ، وكثيرا ما يترجم بلفظ يوميء إلى معنى حديث لم يصح على شرطه، أو يأتي بالحديث صريحا في الترجمة ، ويورد في الباب ما يؤيد معناه تارة بأمر ظاهر وتارة بأمر	**منهجه في رواية الحديث:** 1. كتب مقدمة قيمة جدا فيها براعة أسلوب وقوة عبارة ، ذكر فيها عدة نقاط.. 2. لم يستوعب جميع الأحاديث الصحيحة ونقل عنه قوله "ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هاهنا (أي في صحيحه)إنما وضعت هنا ما أجمعوا عليه" **منهجه في الترتيب والتبويب:** 1. قسم صحيحه إلى كتب وأبواب: ولكن لم يضع للأبواب تراجم لئلا يطول الكتاب، ثم إن العلماء الذين خدموا الكتاب وضعوا عناوين للأبواب ، ومن هؤلاء النووي في شرحه لصحيح مسلم فقد وضع تراجم تلائم محتواها بعبارات ظاهرة ولكن غلب على بعض التراجم الطول لرغبته في جعل العنوان شاملا لكل المعاني في أحاديث الباب. 2. بلغ عدد أحاديثه (7479) بالمكرر والمتابعات والشواهد ، وعددها من غير المكرر(3033) . وعدد كتبه : (54) كتابا بدأها بالإيمان وختمها بكتاب التفسير . أما عدد التراجم فاختُلف فيه لأن مسلما لم يضعها وإنما قسم الأحاديث حسب موضوعاتها وجاء عدد من العلماء من بعده فوضعوا لها تراجم وذكر محمد عبد الباقي أنها بلغت : (837) بابا تقريبا. 3. أما بالنسبة لترتيب الأحاديث ضمن الباب الواحد فإنه كان يتوخى تقديم الأصح من الأحاديث ثم الصحيح الذي هو أقل مما قبله في درجة الإتقان ، كما يقدم الإسناد العالي على النازل وإن كان رجاله ليسوا في الطبقة العليا من الرواة الثقات .	1. جمع الإمام أحمد في مسنده أحاديث كل صحابي على حدة بغض النظر عن موضوعها ودرجتها . 2. لم يتقيد بدرجة الحديث. 3. جعل كلمة مسند عنوانا لكل باب أو كلمة حديث فيقول مثلا "مسند أبي بكر الصديق " أو (حديث عبد الرحمن بن عوف". 4. أخرج في مسنده ثمان مئة من الصحابة ، سوى ما فيه ممن لم يسم من الأبناء والمبهمات وغيرهم. 5. ترتيب أسماء الصحابة داخل المسند على حسب الأسبقية في الإسلام فبدأ بمسند العشرة المبشرين بالجنة ، ثم مسند أهل البيت ، ثم مسند المكثرين من رواية الحديث ، ثم مسند البلدان ثم مسند أمهات المؤمنين ، ثم أحاديث النساء وبعض المبهمة أسمائهم ، ولم يكن هذا الترتيب دقيقا لذا وقع تكرار وتداخل في بعض مسانيد الصحابة . 6. استوعب في مسنده كثيرا من الصحف الحديثية منها (الصحيفة الصحيحة) لهمام بن منبه و(الصحيفة الصادقة) لعبدالله بن عمرو بن العاص ،وغير ذلك من الصحف. 7. اقتصر في تدوين المسند على الأحاديث فقط ولم يعلق على المتون ولا الأسانيد إلا فيما ندر. 8. إذا روى في مسنده حديثين متتاليين أو أكثر بإسناد واحد لم يكرر الإسناد .ولم يكرر الاسناد الا مرة واحدة وذلك عندما فصل بين حديثين بكلام من عنده ، فلما استأنف ذكر الإسناد الذي ذكره أولا ثم ساق المتون بلا إسناد ،اعتمادا على أنه ذكره قبل ذلك. 9. روى في مسنده ما اشتهر ولم يقصد الصحيح ولا السقيم. 10. معظم أحاديثه جياد. 11.يورد الأحاديث الضعيفة للمتابعات. 12.فيه القليل من الضعاف الغرائب. 13.لا يروي عن المعروفين بالكذب.

خفي. تنوعت التراجم في الصحيح بحسب ظهور دلالتها على أحاديث الباب وخفائها إلى :

تراجم ظاهرة: يدل العنوان على مضمون أحاديث الباب بشكل مباشر.

تراجم خفية: هي التي تكون الترجمة فيها ليس لها علاقة ظاهرة بالأحاديث لكن عند التأمل يظهر وجه العلاقة.

تراجم مرسلة: هي التي يقول فيها (باب) ثم لا يذكر عنونا له وهذه قليلة.

4. أحيان يكتفي بلفظ الترجمة التي هي لفظ حديث لم يصح على شرطه ، ويورد معها أثرا أو آية ، فكأنه يقول : لم يصح في الباب شيء على شرطي.
5. يذكر متن الحديث بغير إسناد، وقد يورده معلقا ، ويفعل هذا لأنه أراد الإحتجاج للمسألة التي ترجم لها وأشار إلى الحديث لكونه معلوما .
6. يورد في كثير من الأبواب عدة أحاديث ، وفي بعضها يذكر حديثا واحدا ، وبعضها آية من كتاب الله ، وربما لا يذكر شيء . (التبويب المجرد) وكأنه يشير إلى أنه لم يصح فيه حديث على شرطه .
7. إن وجد حديثا يناسب ذلك الباب ولو على وجه خفي ووافق شرطه فإنه يورد بالصيغة التي جعلها مصطلحة لموضوع كتابه ، وهي حدثنا وما قام مقام ذلك، وإن لم يجد إلا حديثا لا يوافق شرطه مع صلاحيته للحجة كتبه مغايرا للصيغة التي يسوق بهاما هو من شرطه ومن ثم أورد التعاليق.
8. إن لم يجد في الباب حديثا صحيحا على شرطه ولا على شرط غيره وكان مما يستأنس به ، استعمل لفظ ذلك الحديث أو معناه ترجمة باب، ثم أورد في ذلك إما آية تشهد له أو حديثا يؤيد ذلك.
4. اقتصر في صحيحه الحديث الصحيح المجرد المسند إلى رسول الله ﷺ .
5. جمع طرق الحديث وأسانيده في مكان واحد وهذا أدى إلى :

- حصول الثقة بكل ما أورده مسلم من الطرق.
- تسمية من أبهم في الإسناد .
- نسبة من لم ينتسب.
- التصريح بسماع الملسين.
- وضح الإختلاف بين (أخبرنا، وحدثنا) وغيرها من ألفاظ تحمل الحديث.
- معرفة تفرد الراوي بالحديث أو عدمه .
- معرفة الوصل والإرسال والإنقطاع والإعضال ، والمزيد في متصل الأسانيد والوقف والرفع وغير ذلك .
- معرفة العلة الموجودة في السند.
- جمع المتون المتعلقة بالمسألة الواحدة في موطن واحد ومن فوائد هذا :
- معرفة اتفاق المتون.
- معرفة اختلاف المتون .
- معرفة الزيادة أو النقص الحاصلة في المتون .
- سهولة الكشف عن الأحاديث المتعلقة بالمسألة الواحدة .
- تفسير اللفظ الغريب في بعض الروايات أو توضيح ما أشكل منها .
- الترجيح عند التعارض.
- تقديم أحاديث الثقات المتقنين ثم من دونهم .

منهجه في المعلقات والموقوفات

لم يذكر الموقوفات والمعلقات إلا نادرا ، فعدد المعلقات (12) معلقة وكلها موصولة في الصحيح عدا حديث واحد في التيمم وهو موصول خارج

14. لا يوجد فيه أحاديث مقطوع بوضعها ، ولا الحكم بكون واحد منها موضوعا.

منهجه في الحديث الضعيف

لما ضعف الإمام أحمد حديثا ، اعترض ابنه قائلا لقد أخرجته في المسند فقال: قصدت في المسند الحديث المشهور ولست أخالف ما فيه ضعف إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه ،فهذا تصريح منه بأنه أخرج الصحيح وغيره في المسند.

وكان يقول رحمه الله أحاديث الرسول وإن ضعفت أولى من أحاديث الرجال .

منهجه في ترتيب الكتاب:

1. رتب كتابه على أبواب الدين ، مفتتحا بكتاب البدء الوحي ، مختتما بكتاب التوحيد.
2. يذكر الحديث في عدة أبواب، ويستدل به في كل باب بإسناد آخر ، وإذا كان للحديث على شرطه طريق واحد فيتصرف حينئذ فيه ، فيورده في موضع موصول ، وفي موضع معلق، ويرده تارة تاما، وتارة مختصرا على طرفه الذي الذي يحتاج إليه في ذلك الباب.

منهجه في تكرار الحديث:

قلما يورد الإمام البخاري حديثا في موضعين بإسناد واحد ولفظ واحد وإنما يورده من طريق آخر لعدة معاني:

1. يخرج الحديث عن صحابي ثم يورده عن صحابي آخر ، والمقصد من ذلك أن يخرج الحديث من حد الغرابة.
2. ومنها أحاديث يرويها بعض الرواة تمامة ،ويرويها بعضهم مختصرة ، فيوردها كما جاءت ليزيل الشبهة عن ناقليها .
3. ومنها أن الرواة قد تختلف عباراتهم فحدث راو بحديث فيه كلمة تحتمل عنى ، وحدث به آخر فعبر عن تلك الكلمة بعينها بعبارة أخرى تحتمل معنى آخر ، فيورده بطرقه إذا صحت على شرطه ويورد لكل لفظة بابا منفردا.
4. أورد أحاديث تعارض فيها الوصل والإرسال ،ورجح عنده الوصل ، فأورد الإرسال منبها على أنه لا تأثير له عنده في الوصل ، وكذا ما تعارض فيه الوقف والرفع .
5. أورد أحاديث زاد فيها بعض الرواة رجلا في الإسناد ونقصه بعضهم ، فيوردها على الوجهين ،حيث يصح عنجه أن الراوي سمعه من شيخ حدثه به آخر الصحيح. وعدد الموقوفات (192) موقوف معظمها في المقدمة لا في أصل الصحيح وجل ما في الصحي جاء تبعا لا قصدا ، وهذا ما ميز مسلم عن البخاري ، حيث إن البخاري أكثر من ذكر المعلقات والموقوفات.

منهجه في ذكر الفوائد والتعليق على بعض الروايات

اقتصر مسلم على ذكر الأحاديث دون التعرض لغريبها أو مختلفها وخلصها من التفريعات والاستنتاجات الفقهية والأصولية ، أما الناسخ والمنسوخ فكان يكتفي بتقديم النص المنسوخ وتأخير الناسخ .

منهجه في تكرار الحديث:

7. لا يكرر مسلم الأحاديث كما بين ذلك في مقدمته وإنما يعيد بعض الأحاديث مع اختلاف في سندها أو متنها للفائدة كرفع غرابة أو إزالة ما أبهم في الرواية المختصرة أو رفع علة أو بيان التصريح بالسماع في رواية المدلسين .

منهجه في بيان طرق الحديث واختصارها

رغب مسلم في أن يكون كتابه مختصرا ولذا حرص على أن يختصر في سرده لطرق الحديث ما أمكنه دفعا للتطويل واتبع في اختصاره مالك :

- جمع الشيوخ بالعطف .
- جمع الأسانيد بالتحويل (ح)وأكثر من ذلك .
- ذكر بعض الطرق أو ذكر جزء من الحديث مع الإشارة إلى الباقي اختصارا وهذا إذا كان الحديث روي بعدة أسانيد أو روي بألفاظ فيذكر بعضها ويشير للباقي .

، ثم لقي الآخر فحدثه به ، فكان يرويه على الوجهين.

6. أن ربما أورد حديثا عنعن فيه راويه ، فيورده من طريق آخر مصرحا فيه بالسماع على ماعرف من طريقته في اشتراط ثبوت اللقاء في المعنعن.

منهجه في تقطيع الأحاديث:

1. أما تقطيعه للأحاديث في الأبواب تارة ، واقتصاره منه على بعضه تارة، فذلك لأنه لإن كان المتن قصيرا ، أو مرتبطا بعضه ببعض، وقد اشتمل على حكمين فصاعدا، فإنه يعيده بحسب ذلك مراعيا عدم إخلائه من فائدة حديثية،وهي إيرداه من شيخ سوى الشيخ الذي أخرجه عنه ، ويستفاد من ذلك تكثير الطرق لذلك الحديث.
2. وربما ضاق عليه مخرج الحديث ، حيث لا يكون له إ لا طريق واحد، فيورده تارة موصولا، وفي موضع معلقا، ويورده تارة تاما ، وتارة مقتصرا على طرفه الذي يحتاج إليه ذلك الباب.
3. إذا كان المتن مشتملا على عدة جمل لا علاقة لإحداها بالأخرى ، فإنه يخرج كل جملة منها في باب مستقل فرارا من التطويل ، وربما نشط فساقه بتمامه .
4. لا يتعمد أن يخرج في كتابه حديثا معادا بجميع إسناده ومتنه ، وإن وقع له شيء من ذلك فعن غير قصد.

منهجه في الأحاديث المعلقة:

المعلقات في صحيح البخاري على قسمين :

1. ما يوجد في موضع آخر في صحيح موصولا ، وهذا كله صحيح.
2. ما لا يوجد في صحيحه إلا معلقا وهذا على صورتين :

منهجه في العناية بالألفاظ والمقارنة بين المتون

اشتهر مسلم بالتحري الشديد في ألفاظ مروياته فيذكرها كما سمعها لا يقطعها ولا يتصرف فيها فكان يقارن بين ألفاظ روايات الحديث ويبين الفروق بدقة فيقول : بنحوه، بمثله، بمعنى حديث فلان، زاد فلان كذا .

• ما كان بصيغة الجزم كقال أو ذكر، فكمه صحيح إلى من علقه عنه ومنه الصحيح والمنقطع. • ما كان بصيغة التمريض كقوله يُذكر أو ُيحكى أو يُقال، هذا منه الحسن والضعيف. **سبب إيراد الأحاديث البخاري للأحاديث المعلقة :** 1. إذا كان الحديث طويلا واشتمل على عدة معان ،وليس له إلا إسناد واحد ، فيكرره مختصرا المتن والإسناد. 2. إذا لم يكن الحديث على شرطه. 3. إذا روي الحديث بالمعنى . **فوائد تقطيع بعض الأحاديث وتكرار إعادتها :** 1. استنباط الفوائد الفقهية . 2. أن يعيده من صحابي آخر أو من طريق آخر. 3. بيان اختلاف الرواة فيه. 4. عند اختلاف الوصل والإرسال يعيده حتى يبين أن المرسل لا يؤثر على المتصل. **منهج البخاري في ذكر الفوائد والتعليق على بعض الروايات :** **لم يخل البخاري كتابه من الفوائد في مقدمة الأبواب أو عقب الأحاديث وذلك للتوضيح والتنبيه ومن ذلك :** 1. شرحه لغريب الحديث. 2. ذكره للناسخ والمنسوخ. 3. بيانه للمشكل. 4. إيراده فتاوي الصحابة والتابعين تأييدا لاختياراته الفقهية .		